اللبنانية بل تتفق معها وتساندها لانها تجابه التعديات الامبريالية والاسرائيلية على امن لبنان وسيادته بشكل مباشر او غير مباشر .

لقد صرحت السلطات اللبنانية والقوى السياسية اللبنانية انها تؤيد الثورة الفلسطينية . وتعمل السلطات ما في وسعها وضمن حدود قدراتها للحفاظ على أمن هذه الثورة . ويمكن اعتبار تآمر القوى المعادية على الثورة تعديا من هذه القوى على السيادة اللبنانية ، على حين لا يمكن بأي شكل من الاشكال اعتبار الجهود التي تبذلها أجهزة الامن اللبنانية والجهود الفلسطينية المكملة لها [الحماية الذاتية] تعديا على هذه السيادة بل تدعيما لها . والحماية الذاتية بحاجة لعدة تدابير عملية من بينها حمل السلاح الذي لا يدخل في اطار التعدي على السيادة بل يدخل في اطار منع العدو الحقيقي من التعدي على هذه السيادة.

ولننظر الى الموضوع من جانب آخر . ان الدول التي تتعرض سيادتها وسلامة اراضيها للخطر تستخدم الاساليب الدبلوماسية والسياسية لدرء هذا الخطر ، كما تستخدم القوة المسلحة للغرض نفسه . وتنقسم القوة المسلحة هنا الى جيش نظامي وقوات امن (درك وشرطة) وميليشيا شعبية مسلحة (سواء كانت الميليشيا لبنانية أم فلسطينية) . وليس من المنطق اعتبار تسليح الميليشيا اللبنانية ، او تسليح سكان الجنوب ، او تسليح مفارز الدفاع الذاتي في المدن والمصانع والمؤسسات وكل ما يمكن ان يتعرض للعدوان انتقاصا من سيادة لبنان . وينطبق هذا القول على تسليح المخيمات المعرضة للعدوان ، وتسليح افراد الثورة الفلسطينية وقادتها ما داموا معرضين للخطر في كل لحظة وفي كل مكان .

والاخطاء ؟ ان المطالبين بمنع حمل السلاح يشيرون الى ما قد تشكله هذه الاسلحة من تحد للمشاعر وما قد تسببه من فوضى ، وبلبلة ، واعتداءات الخ ... ولكن لماذا تشكل الاسلحة بين ايدي الثوار كل هذه السلبيات ، ولا تكون كذلك اذا ما حملتها الشرطة او الدرك او الجيش؟ ان النظام العسكري والقوانين الصارمة التي تمنع السلبيات التي يمكن ان يقع فيها افراد القوات المسلحة النظامية عبارة عن اساليب انضباطية لها ما يماثلها داخل قوات الثورة مع فوارق نوعية تتعلق باختلاف القوات الثورية عن القوات النظامية . وكوادر الثورة قادرة على تأمين انضباط ثوري صارم نابع من الوعي السياسي الذي تتمتع به الكوادر والافراد وقناعتهم بقداسة مهمتهم التاريخية . ومن المحتمل ان يرتكب بعض الثوار أخطاء انضباطية ، ومن المحتمل ان يؤدي حمل السلاح الى سلبيات ، ولكن من الممكن ايضا انزال العقاب الثوري بالمخالفين . وكما ان من الخطأ المطالبة بسحب اسلحة الشرطة اللبنانية مثلا لان شرطيا استخدم مسدسه « الرسمي » لقتل جاره انتقاما او نتيجة عبث بالسلاح ، فان من الخطأ المطالبة بمنع الثوار من حمل السلاح خوفا من التجاوزات والسلبيات والاخطاء . ان الانسان واحد ، والخطأ البشري واحد ، والعقاب المطلوب واحد . ولكن العقاب ينصب على المذنب والمسيء، ولا يمكن ان يكون جماعيا . وخاصة اذا كانت جماعية العقاب تعني تعريض أمن الثورة كلها للخطر .

توحيد قوات الميليشيا الفلسطينية

عقدت قيادة المقاومة في الشهر الماضي سلسلة اجتماعات تم التوصل خلالها الى توحيد قوات الميليشيا في مخيمات لبنان . وذكرت صحيفة « النهار » ١٩٧٣/٦/١٦ : « واثر ذلك تشكلت قيادات في مختلف المخيمات لتطبيق الاجراء الجديد. وذكرت مصادر المقاومة ان هذا الاجراء هو خطوة أساسية في طريق الوحدة العسكرية الشاملة بين قوات المنظمات الفدائية » .

ويأخذ هذا الخبر أهمية بالغة من حقيقتين هما :

١ — ان استراتيجية العدو وأساليبه لردع الثورة ومجابهتها تعتمد على شن حرب مستمرة ضد قوى الثورة في كل مكان عن طريق تسديد ضربات هجومية تشمل مواقع الثورة ومعسكراتها ومقرات قياداتها ، كما تشمل مخيمات الفلسطينيين ومراكز تجمعاتهم . ٢ — ان الميليشيا الفلسطينية هي الجماهير المعبأة والمسلحة والمستعدة لحماية الثورة والدفاع عن المخيمات ومراكز التجمع .

ومن المعروف ان هذا الدفاع يتم وفق اسلوب الدفاع عن مواقع الاقامة المؤقتة لا وفق اسلوب الدفاع عن جبهة محددة. لذا فهو يعتمد على الرصد والانذار ومخافر الحراسة لمنع المفاجآت ، مع السماح لبقية المقاتلين (الميليشيا) بالراحة ، شريطة ان يستطيع هؤلاء المقاتلون الالتحاق بمواقعهم (التي تكون نقاطا دفاعية او مجموعات احتياطية متحركة) فور بدء الانذار بغية الاشتراك بمهماتهم في قطاعات سكنهم — لا في قطاعات موزعة